



## شرعية الأسد في الميزان

ترجمات



نشر المعهد الأطلسي (Atlantic Council) مقالاً تناول فيه الباحث فريدريك هوف -الذي عمل في عدة مناصب عسكرية ودبلوماسية سابقة- موضوع شرعية بشار الأسد، مبيناً أن رئيس النظام لا يتمتع بشرعية فعلية، بل يركز إلى شرعية الأمر الواقع، مؤكداً أن مؤيديه يدركون هذه الحقيقة أكثر من معارضيهم، لكنهم يؤثرون الصمت إما بدافع المصلحة أو الخوف من المجهول.

ورأى هوف أن القتل الذي مارسه النظام؛ ينزع عنه أي حق، ويميط عنه أي أمل بإمكانية تحقيق الشرعية، محذراً من أن نظام الأسد قد مثل خلال السنوات الستة الماضية من الثورة الخطر الأكبر كونه المغناطيس الأكبر الجاذب للتطرف والتسبب بعدم الاستقرار ليس في سوريا وحدها بل في منطقة الشرق الأوسط برمته.

وقارن المقال بين إدارة أوباما التي أطلقت العديد من الشعارات والتصريحات الفارغة لتغليظ عجزها عن حماية المدنيين من نظام القتل الأسدي، ومن ذلك العبارة الشهيرة "الأسد فقد كامل شرعيته"، وذلك في مقابل روسيا التي رأت في الأسد النموذج الأمثل للشرعية واعتبرته زعيم دولة ممثلة في الأمم المتحدة تخضع لمؤامرة لتغيير نظامها من مثير الحروب الشهير: باراك أوباما.

وذكر المقال بأن ثورات الربيع العربي، قد سلطت الضوء على مسألة الشرعية السياسية للأنظمة، فعلى الرغم من تنوع أسباب اندلاع الثورات وتعددتها؛ إلا أن ثمة خيط يربط بين الأحداث التي اندلعت عام 2011 في كل من: تونس، ومصر، وليبيا، واليمن، وسوريا، وهو: الإحساس العام بأن الأنظمة السياسية التي تحكمت بمصائر مواطنيها رديحاً من الزمن لا تستمد السلطة بموافقتهم، ولذلك فإن الاحتجاجات الثورات وأعمال التمرد، لم تكن تهدف إلى تقييم أداء مبارك وبن علي والقذافي وصالح والأسد فحسب، بل كانت تعكس شيئاً أبعد من ذلك، ألا وهو عدم شرعية الأنظمة التي فرضت إرادة الأقلية مكان رأي الأكثرية.

فالنظم السياسية تستمد شرعيتها من الإجماع الشعبي على عدالتها، وقدرتها على إدارة عملية تداول السلطة بطريقة سليمة، بحيث يتعاقب الملوك والرؤساء والوزراء ويبقى النظام ثابتاً، ويحافظ في الوقت نفسه على استقراره، معتمداً على إقرار الشعب بحق الحكومة في ممارسة سلطاتها حتى ولو اعتقدت الأغلبية بعدم كفاءة رأس النظام، ففي الولايات المتحدة، على سبيل المثال، لم يتغير حق الرئيس دونالد ترامب بالحكم بغض النظر عن نتيجة الاستطلاعات الشعبية بشأن أدائه.

وواجه العديد من الرؤساء تحدياً لشرعيتهم السياسية، ومن ذلك الإشكالية التي نارت حول مكان مولد الرئيس أوباما، ومدى أهليته للتمتع بالحق الدستوري لتولي منصب قيادي تنفيذي، وعلى الرغم مما تسببت به المشكلة من جدل، إلا إنها لم تتسبب بتعطيل النظام السياسي الأمريكي.

وفي مقارنة هذه الحقائق مع الواقع السوري؛ يجب التأكيد على أن موافقة المحكوم هي العامل الأساسي للحصول على الشرعية السياسية، وبالتالي فإنه لن يستطيع حلفاء الأسد (الروس والإيرانيون) أن يسبغوا عليه الشرعية، ولذلك فإن هوف يرى أن داعمي النظام لا يؤمنون بالضرورة على شرعيته، بل يدينون بالولاء الشخصي له ولعائلته الحاكمة، لأنهم لا يجدون خياراً أفضل وأكثر قدرة على توفير الأمن لهم في صفوف معارضيه.

لكنهم يدركون في الوقت نفسه أنهم يخضعون لنظام متسلط شرس، تديره عائلة الأسد التي لم يعرفوا غيرها منذ تولي حافظ الأسد الحكم عام 1970، في حين يدعم حكم الأسد آخرون لا يرغبون في تأييد المعارضة التي تخضع لتخضع لقوى إقليمية تتبنى مشاريع طائفية تؤثر على استقرار بلادهم .

وفي إجابة على التساؤل المتعلق بمدى توفر الإجماع على حق الأسد في الحكم؛ يرى هوف أنه لا تتوفر أية صيغة للإجماع الوطني على بشار الأسد أو على نظام، وربما كانت الإجابة ستتغير قبل عام 2011 عندما قرر الأسد أن يرد على الاحتجاجات السلمية غير الطائفية بتلك الطريقة العنيفة، والمبادرة إلى شن

حرب طاحنة على شعبه، بينما كان يؤمل منه وينظر إليه كرئيس مثقف أن يسعى إلى إصلاح النظام الفاسد الذي يتزعمه .

وقد أدى الضياع التام لشرعية نظام الأسد إلى وقوع فراغ كبير في السلطة عبر مساحات شاسعة من سوريا، مما دفع بأطراف متعددة ملته منها تنظيم القاعدة ومشتقاتها، فيما تم ملء الفراغ في أماكن أخرى من قبل المجالس المحلية التي مكنت السوريين من ممارسة الحكم الذاتي وظهور مؤسسات المجتمع المدني، إلا أن الحرب التي شنها النظام ضد المدنيين قد نتج عنها ملايين النازحين والمشردين ومئات آلاف القتلى وعشرات آلاف المسجونين، وخلفت أمراضاً ومشاكل نفسية، وأدى تورط قواته في ممارسات التجويع والحصار والاعتصام إلى توسيع الهوة بينه وبين الشرعية التي لم تكن مستحقة له بالأصل، وجعلته أجدر بالمثل مع الدائرة المحيطة به أمام محاكم جرائم الحرب.

ورأى الكاتب أنه قد يكون من الممكن لروسيا وغيرها من حلفاء الأسد إنكار جرائم الإبادة الجماعية التي اقترفها نظامه، بما في ذلك استخدام غاز السارين، لكن ذلك لا يعدو أن يكون إستراتيجية لتمكين القوى الخارجية الحليفة من السيطرة على الأرض، ولعل مثال الحرس الثوري هو الأقرب إلى هذه الحقيقة، حيث لا تمنع إيران من استمرار بطش الأسد بالسوريين ما دام يفتح بشار بلاده كممر لقواته ويتيح لها تشكيل عمق إستراتيجي نحو "حزب الله" في لبنان.

وقد يكون بمقدور إيران وروسيا توفير الإسناد لوكيلهم ومنحه شرعية وهمية تمكنه من خدمة مصالحهم، إلا أن زعماء هذه القوى يدركون في قرارة أنفسهم أن الأسد لا يمكنه حيازة الشرعية من مفهوم إقرار المحكوم بصفة الحاكم، خاصة وأن هذه البلدان تمتلك نظماً مغايرة ولديهم مقارنتهم الخاصة فيما يتعلق بالشرعية في النظم التي يديرونها .

بناء على ذلك فقد رأى الكاتب أنه يتعين بناء على ذلك أن تقرر إدارة ترامب إذا ما كانت موسكو تهتم بما يكفي بمسائل الحكم، والشرعية، وسبل مكافحة التطرف، وضمان مستقبل الدولة السورية، وهل يتوفر لدى روسيا النفوذ الفعلي لحمل النظام على احترام تلك الناصر، أم أن اهتمام بوتين يقتصر على

الحفاظ على الأسد واستعراض قدراته أمام شعبه للتأكيد على أن روسيا قد عادت إلى سابق قوتها.

وأكد هوف أن عدم شرعية نظام الأسد سيكون لها أثر سلبي كبير في عرقلة مستقبل سوريا وسلامتها الإقليمية، وسيحد من فرص إعادة الإعمار، وسيمنعها من الاستمرار كدولة موحدة، وسيعرض ذلك المزيد من المواطنين السوريين لخطر مما سيدفعهم للنزوح بشكل جماعي، متوقعاً أن لا يعود سوى القليل من الملايين الستة الذين هُجروا من مناطقهم في حال بقاء هذا النظام.

وذكر هوف في نهاية مقاله بأن موافقة المحكوم على الحاكم تمثل المعيار الذهبي للحصول على الشرعية السياسية، وإذا أراد المجتمع الدولي لسوريا أن تكون شيئاً آخر غير الذبيحة التي تتغذى عليها شركة الأسد العائلية، إلى جانب المتطرفين الطائفيين والمجرمين؛ فإن مسألة عدم شرعية الأسد ينبغي أن تستحوذ على صدارة الاهتمام الدولي، وإلا فإنه سيكون مصير سوريا استمرار المعاناة والنزيف، وستستمر في كونها مرتعاً لأسوأ اللاعبين على مدى العقود المقبلة.